

# مسائل في الإمامة

أجاب عنها :

السّير العلّامة الحجّة عبد الرّحمن

بن حسين شايم

المؤيّر



## مَسَائِلُ فِي الْإِمَامَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ،  
سيدنا محمد النبي الأمين ، وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين ، سُفن النّجا  
وعلاماتُ الاهتداء ، ورضوان الله على الصّحابة المتّقين ، والتّابعين لهم بخيرٍ  
وإحسانٍ إلى يوم الدّين ، وبعد.

فإنّه استشكل عليّ بعض مسائل الإمامة على مذهب أهل البيت (ع) ،  
فطرحتها بين يدي سيدي العلامة الحجّة عبدالرحمن بن حسين شايم المؤيّد  
حفظه الله وأبقاه على الخير ، إيماناً منّي بأنّه أجدرُّ أهل زماننا على حلّ المشكلاتِ  
والمسائل العلميّة ، فكان من سؤالي وجوابه ما هو مدوّن أدناه ، بإملائه عليّ  
وكتابتني للجواب .

**فسألته (ع) :** عن تعريف الإمامة عند أهل البيت (ع) ؟ ! .

**فأجاب (ع) :** أنّها رئاسة عامّة لشخص واحدٍ في أمورٍ مخصوصةٍ على وجهٍ لا  
يكون فوق يده يد مخلوق ، **فقولنا : رئاسة عامّة** ، احتراز من الرئاسة الخاصّة  
كرئاسة الرّجل على أهل بيته . **وَمُرَادُنَا بِعُمُومِهَا :** أنّها تعمّ كافّة الأئمة ولا تتعلّق  
ببعضهم دون بعض ، على جهةٍ دون جهةٍ ، ولا وقتٍ دون وقت . **وقولنا لشخصٍ**  
**واحد :** احتراز من النبوة فإنّها تثبّت لاثنتين فأكثر ، والفارق بينهما (الإمامة  
والنبوة) الإجماع . قيل : ووجهه أنّه مع كثرة الأئمة يحصل الشّاجر والمنازعة

بخلاف النبوة ، فلا يحصل فيها شيء من ذلك للعصمة . **وقولنا في أمورٍ مخصوصة**  
: فنحو أخذ الزكوات والحدود ، ونحو ذلك . **وقولنا على وجه لا يكون فوق يده**  
**يد مخلوق** : احتراز عن يتولى من جهة الإمام ، فإنه يُنفذ هذه الأحكام ، ولكن يد  
الإمام فوق يده . **وقولنا يد مخلوق** : احتراز من يد الله تعالى فهي فوق الجميع ،  
يعني أمره وسلطانه وحكمه .

**وسأله (ع) :** عن التعريف السابق للإمامة ، كيف نربط دور الهداية للإمام بدوره  
العملي المتمثل في الرئاسة العامة ، خصوصاً وأن دور الإمام هو الهداية إلى جانب  
الرئاسة العامة ، حسب ما ظهر لي من حديث الثقلين؟! .

**فأجاب (ع) :** أنها الغرض من إقامة الإمام هو حياة الإسلام ، وتنفيذ الأحكام ،  
وذود الخلق عن المعاصي والآثام لأنه قائم مقام النبي صلى الله عليه وعلى آله  
وسلم ، وقد عُرف من هديه صلوات الله عليه وعلى آله تبليغ الشرائع ، ودعاء  
الخلق إلى الله تعالى ، وزيادة الناس عن اتباع الهوى والضلال ، ولهذا شرط الأئمة  
في الإمام الاجتهاد ، وألا يحتاج إلى الرجوع إلى غيره في شيء من الأحكام ، لأنه  
إذا كان جاهلاً ومقلداً لم يتم له هداية الخلق ، ولا تبليغ الشريعة ، ولا تنفيذ  
الأحكام ، ولا حياة الإسلام ، وقد نبّه الدليل القرآني على ذلك لقول الله تعالى :  
(أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى) [يونس: ٣٥] ،  
فالجاهل أو المقلد لا يهدي نفسه ، ولا يهدي غيره ، بل هو كالبهيمة يقوده قائده  
إلى أين ما أراد .



وَبَهِيمَةٌ عَجْمَاءُ يَقُودُ زِمَامَهَا  
أَعْمَى عَلَى طَرَفِ الطَّرِيقِ الْحَائِرِ

وبقية الشروط التي ذكرها أثمتنا (ع) لها ارتباطٌ بوجه الهداية وهي معروفةٌ في كتب الأصول فلا نطوّل بذكرها .

**وسألته (ع) :** عَنْ مَكَانِ أَصْلِ الْإِمَامَةِ مِنَ الدِّينِ ، هَلْ هِيَ مُرْتَبِطَةٌ بِمَسَائِلِ الْأَصُولِ ، أَوْ هِيَ مِنْ مَسَائِلِ الْفُرُوعِ ، عَلَى أَنَّهُ وَرَدَ عَنْ بَعْضِ أَثْمَتِنَا أَنَّ مَسْأَلَةَ الْإِمَامَةِ مِنْ مَسَائِلِ الْفُرُوعِ ، فَمَا هُوَ مُرَادُهُمْ بِذَلِكَ ؟!

**فأجاب (ع) :** أَنَّ الْإِمَامَةَ عِنْدَ أَثْمَتِنَا (ع) هِيَ خَالِفَةُ النَّبَوَّةِ ، وَهِيَ مِنْ مَسَائِلِ أَصُولِ الدِّينِ الَّتِي يَجِبُ مَعْرِفَتُهَا عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ ، وَلَيْسَتْ مِنَ الْمَسَائِلِ الْفُرْعِيَّةِ ، وَعَلَى ذَلِكَ جَرَى مُتَقَدِّمُوا أَثْمَتِنَا وَمُتَأَخَّرُوهُمْ (ع) ، وَأَثْبَتُوهَا فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ ، وَالْحَقُّوْهَا بِمَسَائِلِ النَّبَوَّةِ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَعْرِفَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَصُولِ الدِّيَانَاتِ ، وَلَا يَتِمُّ إِسْلَامُ امْرِءٍ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ ، فَتَزَلَّ أَثْمَتِنَا (ع) الْإِمَامَةَ بِمَنْزِلَةِ النَّبَوَّةِ ، لِأَنَّهَا فُرُعٌ عَلَيْهَا ، وَلِأَنَّ بَهَا قَوَائِمَ الدِّينِ ، وَقَدْ أَشَارَتْ عَلَى ذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الْجَمَّةُ الْكَثِيرَةُ ، الَّتِي رَوَاهَا جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ ، وَأَثْمَتِنَا (ع) ، كَحَدِيثِ : ((مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَعْرِفْ إِمَامَهُ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً)) ، وَكَالْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ أَثْمَتِنَا (ع) : ((مَنْ سَمِعَ وَاعْتَيْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ فَلَمْ يُجِبْهَا أَكْبَهُ اللَّهُ عَلَى مَنْخَرِيهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ)) ، وَقَدْ سُئِلَ الْهَادِي إِلَى الْحَقِّ يَحْيَى بْنُ الْحُسَيْنِ (ع)

عَنْ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ ((مَا مَاتَ وَلَمْ يَعْرِفْ إِمَامَهُ)) ، فَأَفَادَ : بَأَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي عَصْرِ هَذَا الْإِنْسَانِ إِمَامٌ قَائِمٌ زَكِيٌّ تَقِيٌّ عِلْمٌ نَقِيٌّ فَلَمْ يَعْرِفْهُ وَلَمْ يَنْصُرْهُ وَتَرَكَهُ وَخَذَلَهُ وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً<sup>١</sup> ، وَبِمِثْلِهِ أَجَابَ النَّاصِرُ الْأَطْرُوشُ (ع) . فَأَمَّا قَوْلُكُمْ : أَنَّ بَعْضَ أَئِمَّتِنَا جَعَلَ الْإِمَامَةَ مِنَ الْمَسَائِلِ الْفُرْعِيَّةِ فَلَعَلَّكُمْ أَرَدْتُمْ بِذَلِكَ الْمَقَالَ الْإِمَامَ عَزَّ الدِّينَ بَنَ الْحَسَنَ (ع) ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، فَلَيْسَ كَمَا تَوْهَّمْتُمْ بَلْ هُوَ (ع) مُصَرِّحٌ بِأَنَّهَا مِنْ أَصُولِ الدِّينِ ، وَلَكِنَّهُ أَفَادَ فِي الْعِنَايَةِ التَّامَّةِ أَنَّ مَنْ أَحَقَّهَا بِالْفُرُوعِ فَإِنَّهَا مَقْصَدُهُ أَنَّ أَكْثَرَ مَسَائِلِ السَّيْرِ مَسَائِلُ فُرْعِيَّةٍ فَذَكَرَهَا فِي الْفُرُوعِ لِهَذَا الصَّدَدِ ، وَقَدْ بَيَّنَّا فِي بَعْضِ جَوَابَاتِنَا الْمُحَرَّرَةِ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي مِنَ الْفَتَاوَى وَهُوَ لَدَيْكُمْ.

**وَسَأَلْتُهُ (ع) :** عَنْ مَنْزِلَةِ الْإِمَامَةِ ، وَفِيهِ أَنَّكُمْ ذَكَرْتُمْ أَنَّهَا خَالِفَةٌ لِلنَّبَوَّةِ ، وَأَنَّ الْإِمَامَ يَقُومُ مَقَامَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، وَذَكَرْتُمْ أَنَّ مُنْكَرَ نَبَوَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لَا حِطَّ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ ، فَهَلْ يُقَالُ ذَلِكَ فِيمَنْ أَنْكَرَ مَنْزِلَةَ الْإِمَامِ ، خُصُوصاً وَأَنَّهُ خَالِفٌ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ؟!

**فَأَجَابَ (ع) :** أَمَّا قَوْلُنَا أَنَّ الْإِمَامَةَ خَالِفَةٌ لِلنَّبَوَّةِ ، فَحَدِيثُ الثَّقَلَيْنِ الْمُتَوَاتِرُ الْمَرْوِيُّ عِنْدَ جَمِيعِ الْفِرَقِ مِنْ طُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ يَتَعَذَّرُ إِحْصَاؤُهَا قَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ ، وَهُوَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ : ((إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ خَلِيفَتَيْنِ ، كِتَابَ اللَّهِ وَعِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي ، وَإِنَّهُمَا يَرْدَانِ عَلَيَّ الْحَوْضِ)) ، وَالْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ الْهَادِي فِي الْأَحْكَامِ

<sup>١</sup> الأحكام في الحلال والحرام: ٤٦٦/٢.

: ((مَنْ أَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ مِنْ ذُرِّيَّتِي فَهُوَ خَلِيفَةُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ ، وَخَلِيفَةُ كِتَابِهِ ، وَخَلِيفَةُ رَسُولِهِ))<sup>٢</sup> ، وهذا يدل على أَنَّهُ خَلِيفَةُ ، وَكَمَا فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ((وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ)) [البقرة: ١٢٤] ، وَلَأنَّ الإِمَامَ قائمٌ مقامَ الرِّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فِي تَبْلِيغِ الشَّرِيعَةِ وَتَنْفِيزِ الْأَحْكَامِ وَحِياطَةِ الإِسْلامِ ، فَهَذَا هُوَ مَعْنَى الْخِلَافَةِ . أَمَّا قَوْلُنَا : أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ نُبُوَّةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَلَا شَكَّ فِي كُفْرِهِ ، فَهَذَا مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةٌ . وَأَمَّا أَنَّهُ يَكْفُرُ مَنْ أَنْكَرَ إِمَامَةَ الإِمَامِ ، فَمَنْ كَانَ مِنَ الْأُئِمَّةِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ كَعَلِيِّ وَالحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ، فَكَلَامُ الْهَادِي (ع) فِي الْأَحْكَامِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأُئِمَّةِ يَقْضِي - بِتَهْلِيلِكَ مَنْ أَنْكَرَ إِمَامَتَهُمْ ، بِمَعْنَى جَحْدِ النَّصِّ الْمَعْلُومِ عَلَيْهِمْ ، وَإِنْ كَانَ عَنْ تَأْوِيلٍ فَذَلِكَ خَطَأٌ وَمَوْضِعُ خِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ . وَأَمَّا مُنْكَرِي إِمَامَةِ غَيْرِ الثَّلَاثَةِ مِنَ الْأُئِمَّةِ مِنْ بَعْدِ الْحُسَيْنِ فَقَدْ أَوْضَحْنَا فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنَ الْفَتَاوَى الْمَسْأَلَةَ بِأَطْرَافِهَا ، وَبَيْنَا مَا وَقَعَ بَيْنَ الْأُئِمَّةِ وَاتِّبَاعِهِمْ مِنَ الْخِلَافَاتِ وَنَقَلْنَا كَلَامَ الإِمَامِ عَزَّ الدِّينِ (ع) ، وَالْعَلَامَةِ الْبَكْرِي ، وَالْعَلَامَةِ إِبْرَاهِيمَ صَارِمِ الدِّينِ ، وَالْعَلَامَةِ أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى حَابِسَ ، وَالِإِمَامِ الْمَهْدِيِّ مُحَمَّدَ بْنَ الْقَاسِمِ الْحَوْثِيِّ ، وَقَدْ اسْتَوْفَيْنَا أَطْرَافَ الْمَسْأَلَةِ هُنَاكَ فَخُذْهُ مَوْفَقًا ، وَخِلَاصَةَ الْقَوْلِ أَنَّ الإِمَامَ إِذَا أَجْمَعَ عَلَى إِمَامَتِهِ أَهْلَ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ مِنَ الْعُلَمَاءِ فَالْمُخَالَفُ لَهُ لَا يَخْلُو ، **إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ شُبْهَةٌ** ، فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُتَأَوِّلٌ وَخَطَأُهُ دُونَ خَطَأِ الْمُعَانِدِ ، **وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُعَانِدًا** ، وَلَفَّقَ مُعَاذِيرًا وَشُبْهًا غَيْرَ مَقْبُولَةٍ كَمُعَاذِيرِ مُعَاوِيَةَ فَلَا شَكَّ فِي هَلَاكِهِ وَبَغْيِهِ . **وَأَمَّا إِنْ كَانَ جَاهِلًا** وَجَبَ

عليه البحث والمراجعة للإمامة ومعرفة كماله من نقصه ، ومراجعة العلماء لمعرفة الإمام ، فإن وجدته كاملاً وجب عليه المتابعة والمعاوضة والمناصرة ، وإن وجدته غير كامل فذلك له عذر عند الله وهذا هو معنى كلام أئمتنا (ع) ، **وأما إذا لم يحصل إجماع من العلماء على إمامة القائم** ، بل قوم كل فريق إماماً ، فقد ذكرنا في الفتاوى أن ذلك عذر لهم عند الله ، لأن كل واحد معتقد بإمامته ، وكل واحد من أتباعه من العلماء صحّت له إمامة صاحبه ، ولم تصح له ولهم إمامة الآخر ، وذلك عذر لهم عند الله ، وإن كان الإمام في علم الله هو واحد ، والحمل للجميع على السلامة في هذه المسألة أولى وأحرى ، وقد نصّ بعض علمائنا أن الواجب عليهم في مثل هذه الحالة هو تحكيم العلماء ، فمن حكم له العلماء بالسبق أو بالأعلمية والأنهضية وأنه هو الأصلح وجب على المحكوم عليه التسليم للمحكوم له ، وبهذا يكون حسم المسألة وقطع الشاغب والخلاف ، وقد نصّ على هذا الإمام عز الدين وابن حابس وآخر من تكلم في هذا القاضي العلامة عبدالله بن علي الغالبي ، والله يمدّنا بأسباب الهداية ، ويوفّقنا لما فيه خيرنا وخير أمتنا .

**وسألته (ع) :** عن الأصل في عدم قيام أكثر من إمام في زمن واحد في قطر واحد على مذهب أهل البيت (ع) ، ما يقولون في ذلك ؟ ! .

**فأجاب (ع) :** أن قيام أئمة وأئمة في قطر واحد يؤدي إلى الخلاف والشقاق والتناحر والتقاتل ، فيعود على الغرض من إقامة الإمام بالنقض لأن الغرض من إقامة الإمام هو إقامة الشرع الشريف بإقامة الحدود والأحكام وأخذ الزكوات

وجَهَادُ الْبُغَاةِ وَالْكَفَّارِ ، ومع قيامِ إِمَامَيْنِ يَحْصُلُ التَّنَازُعُ وَيَبْطُلُ الْغَرَضُ مِنَ الْإِمَامَةِ ، وقد قال قومٌ : يَصَحُّ قيامُ إِمَامَيْنِ فِي قُطْرَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ مُتَبَاعِدَيْنِ لِعَدَمِ التَّنَازُعِ وَالْاِخْتِلَافِ ، وَإِذَا اتَّصَلَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضِ سَلَّمَ الْمَفْضُولُ لِلْأَفْضَلِ . وقال بعضهم : بجواز قيامِ إِمَامَيْنِ إِذَا قُطِعَ بَيْنَ بِلَدِيهِمَا سِلَاطِينِ الْجَوْرِ . وبعضهم قال : أَنَّ الْإِمَامَةَ خَالِفَةُ النَّبَوَّةِ وَقَدْ ثَبَتَ إِرسَالُ نَبِيِّنَ فَأَكْثَرُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ . وَأَجَابَ الْمَانِعُونَ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْإِمَامَةِ وَالنَّبَوَّةِ ، فَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ مَعْصُومُونَ وَمُتَّبِعُونَ لِلْوَحْيِ ، وَالْإِمَامَ لَيْسَ كَذَلِكَ ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قيامُ إِمَامَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ فِي قُطْرٍ وَاحِدٍ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ لَمَّا قَالَ عُمَرُ : (سَيْفَانِ فِي غَمْدٍ لَا يَجْتَمِعَانِ) ، قَرَّرُوا ذَلِكَ وَأَجْمَعُوا عَلَيْهِ .

**وسأله (ع) :** عَنِ الْمَنْزِلَةِ الَّتِي نَزَّلَ بِهَا الزَيْدِيَّةُ الْإِمَامَةَ مِنَ الْهُدَى وَالْهُدَى الْمَحْمَدِيِّ الَّذِي ارْتَبَطَ بِحَدِيثِ الثَّقَلَيْنِ ، فَكَانَ أُمَّةَ أَهْلِ الْبَيْتِ مُلَازِمُونَ لِلْقُرْآنِ لَا يَفْتَرِقُونَ عَنْهُ ، وَهَذَا لَا زَمَّ لَهُ إِلَّا يَخْلُوَ الزَّمَانُ مِنْ إِمَامٍ يَتَمَسَّكُ بِهِ النَّاسُ ، كَمَا أَنَّ الْقُرْآنَ مَوْجُودٌ فِي كُلِّ الْأَزْمَانِ يَتَمَسَّكُ بِهِ النَّاسُ ، وَهَذَا كُلُّهُ مِنْ حَدِيثِ الثَّقَلَيْنِ ، وَالْمَعْلُومُ أَنَّ تَارِيخَ الزَيْدِيَّةِ قَدْ تَخَلَّلَهُ فتراتٌ بَيْنَ الْأُئِمَّةِ بِدُونِ دَعْوَةٍ أَوْ قِيَامٍ ، فَمَا هُوَ الْقَوْلُ الْجَامِعُ فِي الْمَسْأَلَةِ ؟ ! .

**فأجاب (ع) :** أَنَّ حَدِيثَ الثَّقَلَيْنِ قَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّهَا لَا يَفْتَرِقَانِ ، وَلَمْ يَنْصَ عَلَى أَنَّهُ لَا بَدَّ فِي كُلِّ وَقْتٍ مِنْ إِمَامٍ قَائِمٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ صَرِيحٌ أَنَّ أَهْلَ الْبَيْتِ وَالْقُرْآنَ لَنْ يَفْتَرِقَا ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ فِي أَهْلِ الْبَيْتِ فِي كُلِّ عَصْرِ - إِمَامٌ مُقْتَصِدٌ جَامِعٌ لِلْعُلُومِ مُبَيَّنٌ



لمجملات القرآن وأحكامه ، ومُفسّر لآياته ، ولَن يخلو عصرٌ من عالمٍ كما ذكرنا ، وكما أشار إليه كلامُ أمير المؤمنين (ع) : ((اللَّهُمَّ بَلَى لَا تَخْلُو الْأَرْضَ مِنْ قَائِمٍ لِلَّهِ بِحُجَّةٍ ، إِمَّا ظَاهِرًا مَشْهُورًا وَإِمَّا خَائِفًا مَغْمُورًا ، لِنَلَّا تَبْطُلَ حُجَجُ اللَّهِ وَبَيِّنَاتُهُ)) ، ومذهبُ أئمّتنا (ع) أنَّ الأرض لا تخلو من حجةٍ لله من أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يتمسك به الناس ويُبَيِّن لهم أحكامَ الله ويُبَلِّغها ، وقد وردت الأحاديث الكثيرة بهذا ، والمسألة معروفةٌ مُقرّرة في كُتب أهل البيت ، ولا نحتاج إلى التّطويل ، فلازِمُ الهداية من حديث الثّقلين موجودٌ بوجود علماء آل محمّد في كلّ الأعصار ، وفي فتراتِ الأئمّة ، هذا والله الموفق .

**وسألته (ع) :** عَنْ تَأْصِيلِ إِمَامَةِ الْمَفْضُولِ بِوُجُودِ الْفَاضِلِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَيْتِ ، وَهَلْ يُشْتَرَطُ فِي الْإِمَامِ أَنْ يَكُونَ أَعْلَمَ أَهْلَ زَمَانِهِ ؟ ! .

**فأجاب (ع) :** أنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمَفْضُولِ أَنْ يُسَلَّمَ الْإِمَامَةَ لِلْأَفْضَلِ ، وَهَذَا هُوَ رَأْيِ أَكْثَرِ أئِمَّةِ أَهْلِ الْبَيْتِ (ع) ، وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّ الْفَضْلَ وَمُرَاتِبَهُ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهَا الثَّوَابُ وَكَثْرَتُهُ فَلَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ ، وَإِنْ أَرَادَ بِالْفَضْلِ كَثْرَةُ الْأَعْمَالِ وَالطَّاعَاتِ الْمُقَرَّبَةِ إِلَى اللَّهِ فَلَا يَظْهَرُ لِي أَنَّهَا هِيَ الَّتِي يَسْتَوْجِبُ بِهَا الْإِمَامَةَ وَالتَّقَدُّمَ ، بَلْ أَرَى أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا جَمَعَ الشَّرْطَ الْمُعْتَبَرَةَ وَأَعْظَمُهَا هُوَ الْعِلْمُ الَّذِي هُوَ الْجِتْهَادُ وَالْوَرَعُ وَالسِّيَاسَةُ الَّتِي يَنْتَظِمُ بِهَا أَمْرُ الْجُمْهُورِ ، وَسَبَقَ بِدَعْوَتِهِ ، وَنَهَضَ إِلَى الْجِهَادِ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ أَفْضَلَ أَهْلِ زَمَانِهِ لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ جَلَالُهُ فَضَّلَ الْمُجَاهِدِينَ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ ، فَبِهَذَا يَسْبِقُ وَيَفُوقُ كَثِيرَ الْعِبَادَةِ الَّذِي لَمْ يَكُنْ مِنْهُ جِهَادٌ ، هَذَا مَا أَرَاهُ وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ لِلصَّوَابِ ،

وأما قولكم : هل يُشترط في الإمام أن يكون أعلم أهل زمانه ، فمراتبُ العلم ليس لها حدٌ محدود ، بل الذي هو شرطٌ مُعتبر هو الاجتهاد ، ومهما تمكّن من الاجتهاد المطلق فهو كافٍ .

**وسأله (ع) :** هل يُعتبر الوالي العادل من غير الفاطميين إماماً شرعياً كعمر بن عبد العزيز ، يُتوجه إليه حديث : ((مَن مات ولم يعرف إمامه مات ميتة جاهليّة))؟! .

**فأجاب (ع) :** أن مَن كان مثل عمر بن عبدالعزيز في عدله وزُهدِهِ وقيامه بإحياء الشريعة المطهرة ، وإجرائها على رُسومها الشرعية وحُدودها المرضية يُعتبر من سلاطين العدل لا من الأئمة الدعاة ، لأنّ أحد شروط الإمامة المنصب عند الزيدية ، وهو أن يكون من أحد أولاد السبطين ، ومثل عمر بن عبدالعزيز يُشكر ويُذكر بالخير لما أثر عنه من إقامة العدل والاستقامة على الشريعة المطهرة وردّ المظالم وإنصاف المظلومين وقمع الظالمين ، ولكنه ليس بإمامٍ مُفترضة طاعته كأحد أئمة الهدى ، إلاّ أنّه لأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر تجبُ إعانتُهُ على ذلك لأنّه كالمُحتسب ، وإذا وُجد الإمام الجامع للشروط عند الزيدية وجبَ عليه التّنحيّ وتسليم الأمر للقائم ، هذا ما تقتضيه نصوص الأئمة .

**وسأله (ع) :** هل يصحّ لنا أن نعتبر الإمامة عند الزيدية لُطف إلهي ، فإذا كان الجواب بنعم فما وجه ذلك اللّطف ، وإذا كان الجواب بالنفي فما هو المانع من ذلك؟! .

**فأجاب (ع):** أن المعروف عند الإمامية الاثني عشرية أن الإمام لطف ، وعللوا ذلك بعللٍ معروفةٍ معرفة عندهم ، أمّا عند الزيدية فلم يبحث أحدٌ منهم ذلك ، ولكننا نقول أن النبوة لطفٌ كما صرح به بعض المعتزلة ، وإذا فسرنا اللطف بأنه ما يكون عنده المكلف أقرب إلى اختيار الواجب أو ترك القبيح . فنقول أن الإمامة كذلك لطف ، لأنه يحصل بها القرب من فعل الطاعات والزجر عن المعاصي وهذا معنى اللطف ، ولا مانع من ذلك ، أمّا على أصول أصحابنا الذين يقولون أن الطاعات شكر فذلك لا يتأتى ولكننا قد قررنا في بعض مباحثنا أنه لا مانع من أن يكون الشيء شكراً لله جلّ جلاله ولطفاً في آن واحد ، كما أن الصلاة كما قال الله تعالى : ((تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ)) [العنكبوت: ٤٥] ، فهي شكر لله ، ولا تنافي بين الأمرين ، والمسألة هوينة ليس تحتها ما يُوجب حدة الخلاف ، هذا والله الموفق.

**وسأله (ع):** ماهي طرق تنصيب الإمام عند الزيدية ، وما هو قول الزيدية في الوصية من السابق إلى اللاحق في تنصيب الإمام هل هي معتبرة ، فإذا وجدنا أحداً وصى بالإمامة فهل يكون هذا ملزماً للناس من باب الطاعة للإمام السابق؟! .

**فأجاب (ع):** أن طريق الإمامة هو الدعوة من الإمام الجامع للشروط ، فإذا دعا ونصب نفسه وجب على الرعية إجابته ونصرته وتسليم الحقوق إليه ، وقال بعض أئمتنا : أنه إذا اجتمع رجالٌ من أهل الحل والعقد ونصّوا على صلاحية شخصٍ

للإمامة وأنه جامعٌ لشروطها ، ثبت إمامته بالعقد والدعوة ، وهذا الكلام يُنسب إلى المؤيد بالله (ع) ، وصوبه الإمام يحيى بن حمزة (ع) ، واستغربه الإمام عز الدين بن الحسن (ع) ، وقالوا في تعليقه أنه لم يَقم أكثر الأئمة من الزيدية إلا بعد أن يُلزمه ويقول بوجوب قيامه جماعة من العلماء ، وقد بسط لهذا الإمام عز الدين (ع) في العناية التامة فمن أراد الزيادة على ما ذكرنا فعله بمراجعتها . وأما قولكم : ما هو قول الزيدية في الوصية إلخ ، فنقول : أن مذهب الزيدية عدم اعتبار الوصية ، وعدم اعتبار ولاية العهد ، وأن ذلك غير مُوجب ولا مؤهل لمن نص عليه الإمام السابق ، بل لا بد من أن يكون الإمام جامعاً للشروط ، ولا بد من الدعوة حتى تتم له الإمامة ، وإن وقع من بعض الأئمة نص على من يخلفه كما نص الإمام الناصر الأطروش على الداعي فهو من باب النصح للرعية أنه لا يصلح للإمامة إلا من أشار إليه ، وليست من باب الوصية ولا من باب ولاية العهد ، وقد بسط المقال في هذا الموضوع الإمام عز الدين (ع) في كتاب العناية التامة في مسائل الإمامة ، ومن أراد المزيد فعليه مُراجعة ذلك الكتاب .

وكتبه إملاء الفقير إلى رحمة الله ورضاه الشريف فهد بن حسن بن عبد الله شايم غفر الله له ولوالديه وللمؤمنين ، وذلك في يوم الخميس الموافق ١٤٣٢ / ٩ / ١١ هـ ، بمسجد الله المعروف بمسجد الفتح في الحاربة العليا بصعدة .